



جلطة في قلب عدن الناض!

د. عبده يحيى الدباني

صباح يوم الأحد الموافق ١٣/ يونيو/ ٢٠٢١م تعرضت خطوط السير المؤدية إلى جولة (كالتكس) لجلطة قاتلة بسبب أزمة مرورية خانقة سببتها حفريات في خطوط الطريق المؤدية إلى جولة كالتكس، خاصة من جهة مدينة الشعب، بينما كان الازدحام في ذروته وكنا في أول يوم دوام وكانت المدن بموظفيها وعمالها وطلابها ومواطنيها وجنودها تزحف نحو أماكن أعمالهم الحكومية والخاصة. كان المشهد مزعجا وفوضويا ومتخلفا وقد ضج الناس وارتفعت أصوات أبواق السيارات وارتفعت سحب الغبار عاليا حين اتخذت السيارات طرقا عشوائية لها خارج خطوط السير المعطلة، وحدثت مهارات بين الجموع التي تتزاحم للخروج لتجاوز هذه الجلطة المرورية، وحدثت دحشات لهذا وذاك، وتنتج عن كل ذلك تعطيل العمال عن أعمالهم وتأخير المسافرين عن سفرهم والطلاب عن دراستهم والمرضى عن مستشفياتهم وغير ذلك، وتعدت الأمزجة من الصباح وبدا الإحباط والتذمر واضحا على الوجوه. فيا ترى من المسؤول عن هذه الأعمال غير المسؤولة في هذا التوقيت وفي هذا المكان تحديدا؟

وهل هذا يدخل في مسلسل الحرب التي تشن على العاصمة عدن خدماتيا وأمنيا واقتصاديا ومروريا؟ أم أن هذا ناتج عن سوء تخطيط وتنسيق وضعف خبرة لدى من سببوا تلك الاختناقات بعد أن مرت بنا إجازة أسبوعية لمدة يومين وليال طوال يستطيعون أن ينفذوا تلك الأعمال في الأوقات المناسبة؟

ثم أن الطريق نفسها شهدت قبل شهر انقطاعا كاملا وحصل تعبيدها، فاين كانت هذه الحفريات في تلك الأيام؟

ما هذا الهجوم ضد الطرقات العامة وهي سبيل الله وشرابها هذه المدينة، وقد حدث التجلط في قلبها الناض في جولة كالتكس (عق الزجاجة) التي تضخ الحياة والتواصل إلى كل أرجاء المدينة كما يحدث في غيرها في أكثر من مكان ولأسباب مفتعلة وغير مقنعة بل ومستهترّة وغير أخلاقية؟ فهذا يصنع مطبا وذاك يركن سيارة وسط خط السير وذاك يشد الخناق على الطريق من هنا وهناك وتلك المؤسسات تدبر عملها داخل الخطوط بدون تخطيط وتنسيق ومن غير إيجاد بدائل مناسبة وفي أوقات غير مناسبة.

وبعد مشقة سفر ووعاء طريق حول جولة كالتكس نفذنا بصعوبة إلى مدخل الخط البحري وهناك وجدنا موكبا راجلا بينهم بعض المسؤولين عن ذلك العمل الذي سبب الازدحام المروري الخناق الذي استمر لساعات.

ونظرا لما حدث ويحدث نوجه النداء لقيادة العاصمة عدن وإدارة الأمن والمرور فيها وكل المعنيين لوضع حد لهذه الأزمات المرورية التي أصبحت ظاهرة شبه يومية نتيجة لكثرة السيارات والبشر في المدينة ولسوء التخطيط والتنسيق والإدارة أثناء القيام بأعمال الحفريات وعدم الإحساس بمعاناة الناس لا سيما في هذا الصيف الحار.

نحن لا شك نقدر الأعمال الخدمية الجارية في العاصمة عدن في عهد المحافظ الانتقالي الأخ المناضل أحمد نلس ولكن ينبغي على الجهات المنفذة مراعاة مصالح الناس وعدم الإضرار بهم واتخاذ بدائل مرورية مناسبة في أوقات ملائمة عند الشروع بهذه الأعمال. اللهم احفظ عاصمتنا عدن من كل سوء وشر وقاتل الله أعداءها وكل من تربص بها.

أهمية انعقاد الدورة الرابعة للجمعية الوطنية

محافظات الجنوب.
إن انعقاد الدورة الرابعة للجمعية الوطنية يعتبر خطوة متقدمة عن بقية الدورات السابقة، فهي تختلف هذه الدورة عن سابقتها كونها تؤسس لبدابات العمل النيابي الحقيقي والناجح في الجنوب وذلك بفعل الخبرات السابقة المتراكمة منذ الإعلان عن تأسيس الجمعية الوطنية العام ٢٠١٧م.

لقد اتسمت التقارير المقدمة إلى الدورة الرابعة بالموضوعية ومنها تقارير المحافظات التي تلامس الواقع المعيشي للمواطنين وشملت على همومهم واحتياجاتهم الأساسية وطموحاتهم حيث سيتم مناقشتها وبلورتها في التوصيات الختامية للدورة وإيصالها إلى المعنيين والرقابة على تنفيذها. كل التوفيق والنجاح للقيادة السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي وجميع أعضاء الجمعية الوطنية والخروج بقرارات تغير مجرى التاريخ النضالي بما يسهم في استعادة دولته.

المتعثر إذ تمنح الوفد المفاوض الزخم والتأييد الشعبي لإحراز التقدم في عملية التفاوض وتنفيذ الاتفاق.

إن الثقة الجماعية هي ركن لا نتقالي الجنوبي خلال السنوات الماضية جاءت من خلال

تحمله المسؤولية وعدم التخلي عن شعبه الجنوبي في أحلك الظروف وأقساها، وقد شكلت الجمعية الوطنية القاعدة الجماهيرية العريضة التي دعمت تواجد المجلس الانتقالي في مختلف أراضي



حنان محمد فارار

تحت شعار (استكمال تنفيذ اتفاق الرياض مطلبنا واستعادة الدولة غايتنا) سيعقد ممثلو شعب الجنوب الدورة الرابعة للجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي بتاريخ ١٦-١٧ يونيو/ ٢٠٢١ في ظل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية تشهدها الساحة الجنوبية أدت إلى تفاقم معاناة المواطنين مما تطلب الوقوف عليها واتخاذ القرارات التي من شأنها وضع حلول ومعالجات لها.

تأتي أهمية انعقاد الدورة الرابعة للجمعية الوطنية ولجنة وحدة المفاوضات في الرياض تستأنف المشاورات لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض

من أحب الأرض والهوية الجنوبية لا يقيد ولاءه بالأخطاء الفردية

يتربصون لأي عثرة تحصل هنا أو هناك، فهؤلاء متشدقون، فالناضلون والشرفاء المخلصون ينظرون لما هو أهم من الهفوات وسفاسف الأمور، وكل مهمم تحرير الأرض وطرد المحتل وبعدها لكل حدث حديث، بعد أن تقوم الدولة وتثبت موازين العدل، والمتربصون ومن يكيدون للضالع ورجالها المدافعين الصامدين في الشعب والواديان، وفي حواضر المدن لتثبيت الأمن، الأخرى بنا جميعا أن نحترم تضحياتهم في كل ركن من أرض الجنوب بدلا أن نحمل شعبا مناضلا زلة فرد وكفينا من الضالع أنهم قابضون وفي المقدمة حمل الراية الجنوبية لا ينتظرون الإشارة من أحد، الكحافي شخص لا يمثل إلا نفسه فلا تثيروا المناطقية بامبليلين، فالشعب الجنوبي واع ولن ينجر وراء دعواتكم، فالجنوب لكل وكل من يخطئ سيطاله القانون عاجلا أو آجلا من أينما كان من المهرة إلى باب المندب فاحذروا من المروجين للفتنه فاكل إخوة وهدفهم واحد رفع الصالحين الأوفياء ونبد المخالفين الخارجين عن القانون.

باقي المحافظات الجنوبية، أليس الضالعي إنسانا يصيب ويخطئ مثل باقي الناس أم أن البعض يحسد الضالع على صفاتهم الوطنية ونادرا منهم من يسلك طريق الخطأ؟

إن هذه الزوبعة التي نسعها في هذه الأيام أعترتها شهادة عالية المستوى لأبناء الضالع أنهم رجال، وزلة أحدهم أقامت الدنيا وأقعدتها، وكل هذا سببه الأبواق التي تدعي حب الأرض والهوية الجنوبية وحبههم ولولا أنهم للجنوب لا يبلغ حناجرهم، وهم



عبدالله الصاصي

حب الأرض والهوية وشرف الانتماء عقيدة راسخة لا تخضع للعوامل والشطحات لأفراد؛ لأن الأفراد زائلون وتبقى الأرض والشعوب تتوارثها الأجيال وقد يظهر منهم الطائش المتميز ببعض التصرفات الخاطئة، وهذا تعاني منه المجتمعات منذ الأزل، هذه الفئة يطلق عليهم الشوان، والشاذ من القول والفعل لا يمكن البناء عليه.

وفي هذا المقام وجب التنبيه على من يخوضون ويشوهون المجلس الانتقالي، الحامل الحصري للجنوب والمفوض من قبل الشعب الجنوبي، ويزيدون القدر إذا كان المخطئ من أرض الشموخ وقلة الصمود الضالع، ويتغافلون عن الأخطاء الأكثر جرما التي يمارسها الأشخاص من

الوزير "الوصابي" والعبث بالمنح الدراسية

وشخصية، وسط صمت مخز من قيادات الوزارة في العاصمة عدن ومدراء العموم فيها الذي يشاهدون يوميا ممارسات الفساد والإقصاء والإجراءات والتوجيهات الكارثية، وملتزمون الخضوع للحفاظ على مكاتبهم على أمل الحصول على بعض الفقات خلال عمليات التقسيم والبيع في منح طلابنا المتوقفين والأوائل.

أبلغت في السابق معالي رئيس الوزراء بحجم الفساد والممارسات الخاطئة التي يمارسها الدكتور خالد الوصابي وشلت في الوزارة والعبث الحاصل، والذي طال أرجاء البلاد ومظلومية العشرات والمئات من الطلاب الذين حرمو من حقوقهم ولم يجدوا رجالا صادقين تسمع لهم، بل إن سمعة الوزارة للأسف أصبحت عنوانا للسمرة والفساد ولا يشرف أحد من منتسبيها هذه العبث الحاصل، ودعوته بتوجيه كافة مؤسسات الدولة الرقابية بضرورة تفعيل دورها في إعادة النظر في ممارسات الفساد وآلية توزيع المنح الدراسية الخارجة عن المنافسة الشريفة.

وأوجه رسالتي إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب والشورى وقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، بتشكيل لجان في مراجعة كافة الأسماء الذي تم ترشيحها للحصول على المنح الدراسية، ومراجعة كافة الإجراءات التي اتخذت ونسب وحصل كل محافظة، ومطابقة أرقام المنح المقدمة من كافة الدول، مع أرقام من تم قبولهم عبر

امتحانات المفاضلة وأرقام الأسماء التي تم إضافتها خارج امتحانات المفاضلة بطريقة مخالفة لقانون الإبتعاث وتسببت في حرمان مئات الطلاب المتفوقين وأوائل المحافظات.

من الدول العربية والغربية كتبادل ثقافي، للتناقض عليها وكان الجزء الأكبر من المنح قد تم توزيعه مسبقا في أدراج الوزارة وغير رسائل الواتساب.

وربما "المنح التركية" - المنح المقدمة من جمهورية تركيا - مثال كاف لإدراك كمية الفساد

والمناطقية والحزبية التي يمارسها الوصابي، والتي أتت كشوفاتها من مقرات خارج الوزارة ولم يعلن عنها الوزير حتى، ولم يفتح فيها باب التسجيل والمنافسة فيها، واكتفى كغيرها في توزيعها لأنصاره في الحزب من جماعة الإخوان، في أوقع واقعة فساد تمر على تاريخ الوزارة، والتلاعب الصريح في حصص المحافظات الجنوبية وإقصاء أبنائها وإمكان المشكك الدخول إلى دهاليز الوزارة والإطلاع على نسب المنح الدراسية التي وزعها الوصابي للمحافظات الشمالية دون غيرها في تجاوز واضح للاتفاقيات التي نصت على تخصيص نسبة ٥٠٪ للمحافظات الجنوبية ومثلها للمحافظات الشمالية.

المؤسف في الأمر أن الأستاذ الدكتور خالد الوصابي، مستمر في العبث وممارسة الفساد غير الأخلاقي في حرمان المئات من الطلاب المتفوقين والأوائل لصالح مصالح حزبية ومناطقية



عهاد ياسر فخر الدين

كغير عاداته يمكث وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني أ. د. خالد الوصابي، في العاصمة عدن هذه الأيام، للإشراف بنفسه على عمليات بيع وتقسيم مقاعد المنح الدراسية التي أعلنت عليها الوزارة على عجلة لإيهام الرأي العام بنزاهة إجراءاتهم في توزيع المقاعد الدراسية.

في حين أن معالي الوزير "الوصابي" قد عمد على تقسيم وتوزيع وبيع المنح الدراسية والمخصصة للطلاب المتفوقين، على أبناء المسؤولين والأقربين في الحزب والمنطقة والدافعين نقدا بالدولار بمساعدة مدراء في الوزارة وشخصيات تم تكليفها مؤخرا في الإدارة العامة للبعثات وأوكل لهم مهمة السمرة لجانب مشرفين من قبله، أكد لي عاملون في قطاع البعثات أن الوزير الداهية قد قام بتجهيز كشوفات سابقة جاهزة مسبقا بأسماء من وهبهم المنح والمقاعد الدراسية على حساب أبنائنا المتفوقين والأوائل، الجزء الأكبر منهم تم إعطاؤهم المنح بتوجيهات مباشرة منه والبعض كانوا ضمن كشوفات جماعية.

بعدها بأشهر أعطى الوزير "الوصابي" توجيهاته بالإعلان عن باب التسجيل والقبول بالمنح الدراسية عبر امتحانات مفاضلة للطلاب أشبه ما تكون بمسرحية هزلية، لمغالطة الرأي العام، وخصص جزءا ضئيلا من أرقام المنح المقدمة